مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY
الأمانة العامة
www.kna.kw

أعمال مجلس الأمة

الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الانعقاد الثالث
الذي بدأ في 28 أكتوبر 2014
وانتهى في 1 يوليو 2015

قانون حماية الطفل

تعديلات قانون هيئة أسواق المال

قانون جمع السلاح

قانون محكمة الأسرة

قانون العمالة المنزلية

قانون المراقبين الماليين

قانون البصمة الوراثية

الموضوع	صفحة

المقدمة	3
أولاً : مقارنة إحصائية لجميع أدوار الانعقاد التشريعية.	4
حول الرعاية السكنية	6
ثانياً : أهم القوانين التي تم تشريعها في دور الانعقاد الثالث.	8
قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات	9
قانون تنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية	10
قانون تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقعات	11
قانون البصمة الوراثية	12
قانون الخدمة الوطنية العسكرية	13
قانون حقوق الطفل	14
قانون محكمة الأسرة	15
قانون العمالة المنزلية	16
قانون إنشاء شركة مساهمة مقفلة لإستقدام وتشغيل العمالة المنزلية	17
قانون الحضانة العائلية	18
قانون إضافة فقرة جديدة للمادة 36 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية	19
قانون إنشاء جهاز المراقبين الماليين	20
قانون في شأن إضافة المواد (5 مكرراً) إلى القانون رقم 94 لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية	21
قانون تعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بمرسوم بالقانون 38 لسنة 1980	22
قانون إصدار الخطة الإنمائية للسنوات (2015/2016-2019/2020)	23
قانون الديوان الوطني لحقوق الإنسان	24
قانون بتعديل أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية	25
قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت	26
قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	27
قانون بإصدار قانون (نظام) مزاولة المهن الطبية البيطرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	28
قانون إصدار النظام الموحد بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	29
قانون تنظيم حملات الحج والعمرة	30
قانون تعديل بعض أحكام القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة	31
قانون في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم 5 لسنة 2007 في شأن تنظيم أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية	32
قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية	33
قانون بتعديل المادتين (2 و4) من القانون رقم 36 لسنة 1982 في شأن رجال الإطفاء	34
قانون الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية للإيجار في المواشي	35
قوانين أخرى	36
ثالثاً : إحصائيات الدور التشريعي.	38
رابعاً : إحصائيات الدور الرقابي.	44
خامساً : الدبلوماسية البرلمانية.	46
سادساً : المشاركة المجتمعية.	50

المـــقـــدمـــــــة

أبناء الكويت الأعزاء،

عندما اصدرنا الصيف الماضي، كتيبنا الأول حول اعمال وانجازات مجلس الامة، خاطبناكم قائلين (نحن لم ننته بعد .. نحن بالكاد نبدأ)

وبعد تجاوز مرحلة البداية والتدشين ، وهي مرحلة تتطلب جرأة وتعبئة ونشاطا محموما ، دخلنا الى مرحلة أخرى ..

مرحلة المواصلة والمتابعة والاستمرارية
وهي مرحلة تتطلب شروطا أخرى ، ابرزها المثابرة ومضاعفة الجهد والدخول الى التفاصيل، وهنا مكمن التحدي.
ومن هنا جاء دور الانعقاد المنصرم مختلفا عن سابقه، من ناحية طبيعة العمل ونوعيته، فالبدايات كانت للتأسيس ولرسم ملامح الطريق وعلاماته.

أما العام الماضي، فكان لتعبيد هذا الطريق وشقه وجعله حقيقة على الأرض
قبل عام جئنا لنتحدث عن وعد القضية الاسكانية، وهذا العام نأتي لنضع الأرقام على الطاولة، ونقدم اليكم مآلات هذا الوعد.
وما بين الوعد والمآل ، عام من العمل المشترك مع الجانب الحكومي والورش المتخصصة والاجتماعات التقنية وحلحلة للمشاكل التفصيلية ، صغيرها وكبيرها.

خلال عام فقط ...
ومن البداية النظرية الى الشروع العملي
يتقلص ما هو سياسي ، لحساب ما هو واقعي وتطبيقي
يتقلص ما هو لغوي وكلامي ، لحساب ما هو حقائقي ورقمي
يتقلص ما هو شعاري ولافتي ، لحساب ما هو تفصيلي

وهذا الكتيب أيتها الاخوات العزيزات والاخوة الأعزاء
كشف حساب ثان نقدمه لكم
شيء اشبه بالتقرير الإداري السنوي في الجمعيات العمومية
مدعوما بالأرقام والاحصائيات والجداول والرسوم البيانية

نقدمه
ونحن منفتحون على كل نقد ونقطة نظام وملاحظة

نقدمه
لا بإدعاء اكتماله
بل بوعد إكماله

والله ولي التوفيق،

أعضاء مجلس الأمة

مقارنة إحصائية لجميع أدوار الانعقاد التشريعية

إحصائية بأعداد القوانين العامة الصادرة من مجلس الأمة
منذ الفصل التشريعي الأول حتى الفصل التشريعي الرابع عشر الحالي بجميع الأدوار
(1963 - 2015)

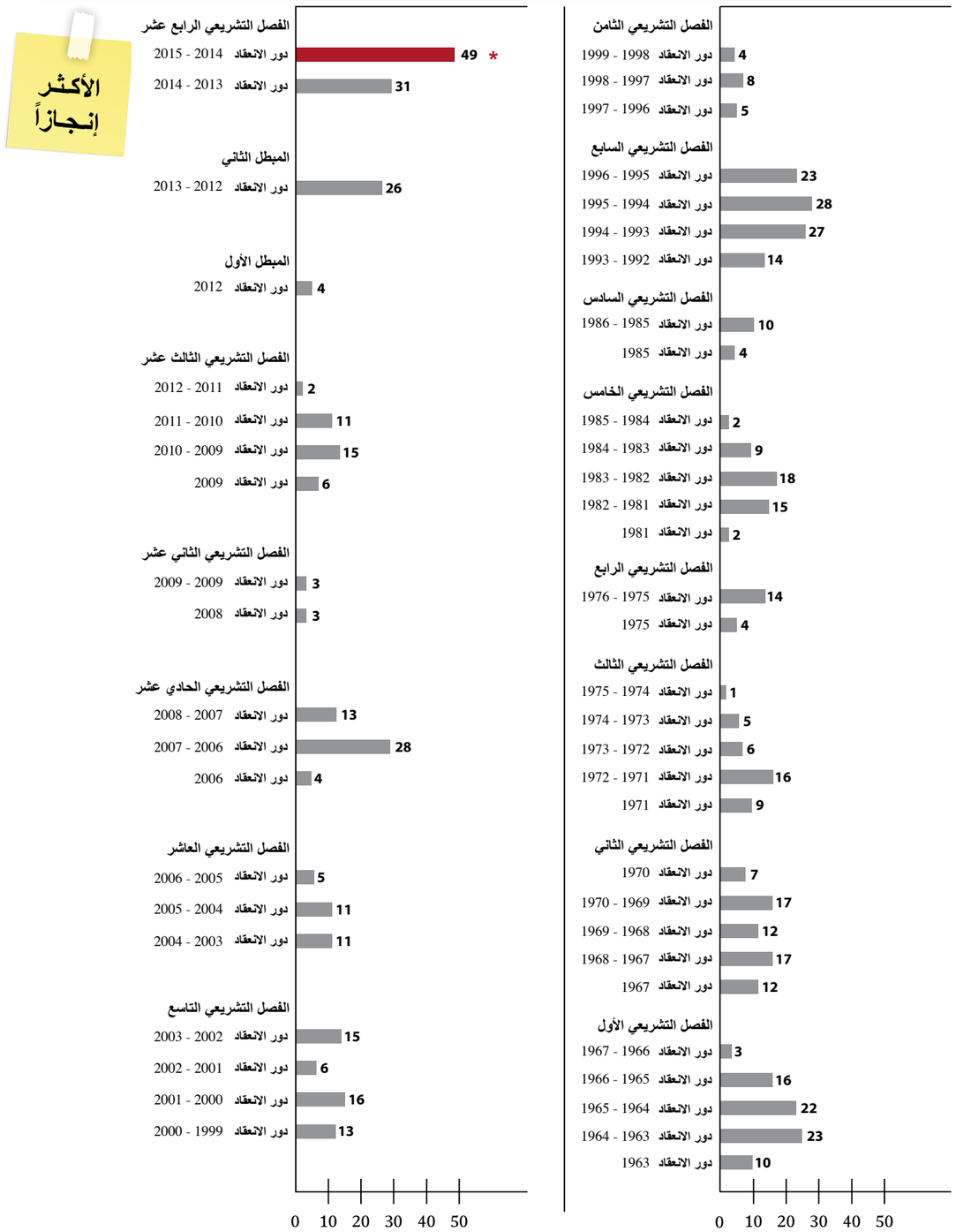

* دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الرابع عشر هو الدور الأكثر انجازاً من حيث عدد القوانين منذ بدء الحياة الديموقراطية.

توزيع الوحدات السكنية بحسب السنوات المالية من سنة 1956 إلى سنة 2014

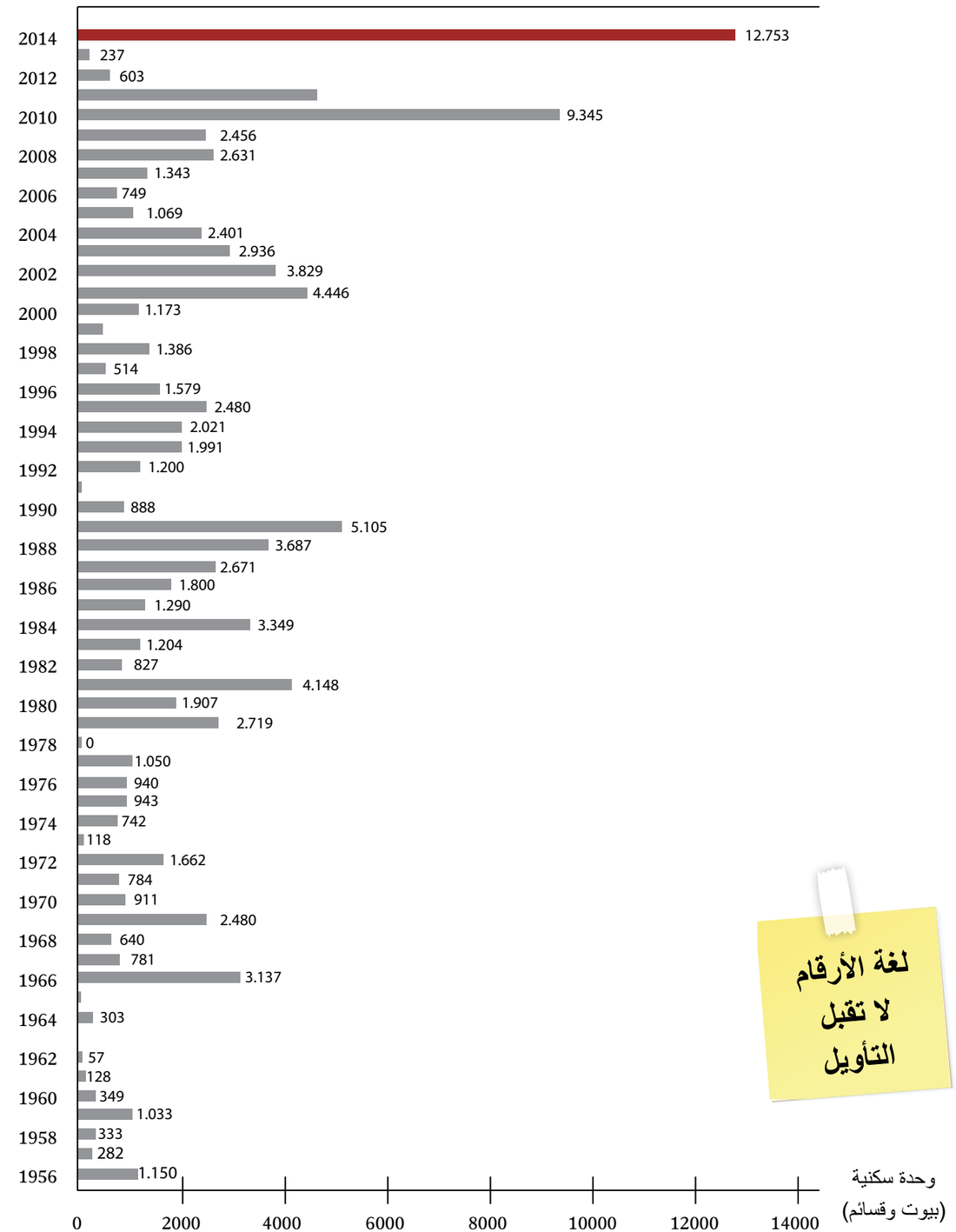

لغة الأرقام لا تقبل التأويل

حـــــول الـرعـــايـــة الـســـكـــنـــيـــة

يواصل مجلس الأمة جهوده في متابعة قضيته الأولى وهي القضية الإسكانية ، التزاماً بما أسفر عنه استطلاع أولويات المواطن الذي أجراه المجلس للمرة الأولى وانتهى إلى وضع القضية الإسكانية في صدارة الأولويات .

فلقد جاءت متابعة مجلس الأمة للتوزيعات الإسكانية لتحقق قفزة كبيرة في عدد الوحدات السكنية التي تم توزيعها حيث بلغت (١٢) ألف وحدة سكنية في العام الحالي، في حين لم يكن متوسط التوزيعات في السنوات الماضية يتعدى الـ (٣٧٠٠) وحدة كحد أقصى .

ومن المقرر أن تستمر التوزيعات السنوية بذات المعدل وهو (١٢) ألف وحدة سكنية كما وعدت الحكومة.

ولاشك أن التشريعات التي أصدرها المجلس في دور الانعقاد الثاني ساهمت في حلحلة القضية الاسكانية ومنها التعديلات التي أجراها على قانون الرعاية السكنية رقم ١١٣ لسنة ٢٠١٤، الذي أعطى الحق للمؤسسة بأن تؤسس بمفردها أو تشارك في تأسيس الشركات التي تتصل بأغراضها وتساعد في تحقيق أهدافها ، كما أعطى الحق لمجلس إدارة المؤسسة في إنشاء لجنة فنية متخصصة لجذب الاستثمار في هذا القطاع و الحق بأن تسلم أراضي للشركات العقارية لإقامة المشاريع الإسكانية عليها بحسب اشتراطات المؤسسة وذلك لسرعة انجاز المشاريع وزيادة تنوع الأعمال مما يصب في مصلحة المواطن. كما أدت التعديلات التي أجراها المجلس على القانون نفسه الى إلغاء القوانين غير القابلة للتطبيق والتي حرمت مؤسسة الرعاية السكنية من حق التصرف بالأراضي التي هي جزء لا يتجزأ من رأسمالها.

كما حدد القانون أنه على المؤسسة ولجنة المناقصات وإدارة الفتوى أن يشتركوا في لجنة موحدة لدى مؤسسة الرعاية السكنية لتسريع إجراءات العمل والقضاء على البيروقراطية وسرعة إنجاز المشاريع مما يساهم بشكل فعال في حل القضية الإسكانية .

أهم القوانين التي تم تشريعها في الفصل التشريعي الرابع عشر

دور الإنعقاد الثالث

مكافحة جرائم تقنية المعلومات

واكب مجلس الأمة التطور المتسارع في مجال استخدام الشبكات والأنظمة المعلوماتية في الميادين الاقتصادية والعلمية والحياة الشخصية ، وما أفرزه هذا التطور من ظهور نوع جديد من الجرائم يطلق عليها (الجرائم المعلوماتية) .
ولكون النصوص الجزائية التقليدية لم تعد تسعف جهات التقاضي لمواجهة هذه الجرائم المستحدثه ، والتزاماً من دولة الكويت بدعم التوجه الدولي لمكافحتها، جاء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الذي تضمن تجريماً للعديد من الأفعال منها :-

١- الاختلاس .
٢- التزوير عن طريق وسائل التكنولوجيا والاتصال .
٣- جرائم الآداب العامة .
٤- اختراق نظم سرية البيانات لدى بعض الجهات.

وقد جاء القانون ليحقق الأهداف السابقة دون المساس بالحقوق الانسانية الأساسية كالخصوصية والحرية الشخصية وذلك تحققاً للتوازن بين الحرية والمسؤولية.

قانون رقم (٦٣) لسنة ٢٠١٥ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات .

الجرائم الإلكترونية تحت المساءلة .

موازنة بين
الأمن الوقائي
وخصوصية الأفراد
وحرياتهم .

الكاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية

أستشعر مجلس الأمة أهمية التدابير الأمنية الوقائية للحد من وقوع الجرائم وسرعة الكشف عن مرتكبيها بالإضافة إلى الحفاظ على سلامة المنشآت المختلفة كالفنادق والبنوك والمجمعات التجارية ومحلات بيع الذهب والمجوهرات والنوادي وغيرها .

وألزم القانون مالكي المنشآت والمسئولين عنها، تركيب الكاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية للعمل طوال الوقت، على أن يحدد مكان تركيبها من الجهة التي يحددها وزير الداخلية .

وحظر القانون نقل أو تخزين أو نشر أي من هذه التسجيلات إلا بعد موافقة جهة التحقيق المختصة. وحظر أيضاً تركيب تلك الكاميرات في الأماكن الخاصة كغرف النوم والعلاج الطبيعي وغرف تبديل الملابس والصالونات والمعاهد النسائية .

وأكد القانون إعتبار التسجيلات التي تتم بواسطة الكاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية بمثابة دليل في الإثبات على الجريمة.

قانون رقم (٦١) لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية .

قانون تنظيم جمع السلاح

سعياً لترسيخ الامن والاستقرار الداخلي خاصة في ظل انتشار الأسلحة بعد الغزو العراقي الغاشم، إضافة الى التحديات الأمنية الإقليمية المقلقة، وافق مجلس الأمة على قانون تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقعات والذي وازن بشكل دقيق بين حرمة المنازل وخصوصيتها وأمن البلاد والمصلحة العليا، حيث اشترط القانون على أن أعمال التفتيش تأتي بإذن من النيابة العامة بناء على طلب وزارة الداخلية ، في الأماكن التي تدل التحريات على وجود أسلحة نارية وذخائر بها .

وأعفى القانون كل من يسلم أسلحته غير المرخصة من العقوبات خلال أربعة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، كما اشرك الشرطة النسائية في أعمال تفتيش المنازل، وذلك لخصوصيتها ومراعاتها للبعد الاجتماعي للأسرة .

قانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم جمع السلاح والذخائر والمفرقعات .

مجتمع آمن
وخالي من السلاح

قانون البصمة الوراثية

نظراً لأهمية البصمة الوراثية في تحديد هوية الفرد ، وخاصة أولئك المشتبه بهم، ونظراً لأهميتها في التعرف على أصحاب الجثث المجهولة .

فقد أصبح من الضروري إنشاء قاعدة بيانات للبصمة الوراثية تستطيع من خلالها الجهات المختصة تحديد هويات المشتبه بهم وعلاقتهم بالجرائم، أو الإستدلال على الجثث التي تزول معالمها نتيجة للحروق أو الانفجارات أو غيرها من أسباب .

وحدد القانون في مواده التعريفات العلمية لمفهوم البصمة الوراثية ، وأكد على سرية قاعدة البيانات واشترط للإطلاع عليها توافر اذن من النيابة العامة او المحكمة المختصة .

كما نص القانون على ان يتم تبادل البيانات والمعلومات بشأن البصمات الوراثية مع الجهات القضائية الاجنبية و المنظمات الدولية وفقاً للإحكام المعمول بها في الدولة، بشرط المعاملة بالمثل .

قانون رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن البصمة الوراثية

قاعدة بيانات
لكويت
أكثر أماناً .

خدمة الوطن
شرف
وتضحية
وفداء

قانون جديد للخدمة الوطنية العسكرية

جاء هذا القانون ليساهم من جديد في دفع الشباب لخدمة الوطن و سد النقص في الكوادر البشرية في مجال الأمن الوطني، إذ حدد القانون الخدمة الإلزامية و الاحتياطية الواجبة على كل كويتي من الذكور أتم الثامنة عشر من عمره قابلة للتأجيل، على الا يتجاوز سن الخامسة والثلاثين وقابلة للإعفاء حسب الحالات التي سمح بها القانون، كما نص على عقوبات لمخالفي أحكام هذا القانون، و التي لا تعفي المكلف من أداء الخدمة العسكرية بأي حال من الأحوال .

وأنشأ القانون الذي سيتم تنفيذه بعد سنتين من نشره في الجريدة الرسمية هيئة تتولى تطبيق هذه الأحكام، و يمنح وزير الدفاع بعض العسكريين سلطة ضبط الجرائم و يتولى وضع نظام التدريب العسكري و غيرها من المهام المنصوص عليها في القانون .

قانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن الخدمة الوطنية العسكرية .

عقوبات مغلظة بشأن إيذاء واهمال الأطفال .

تشريع نوعي لحقوق الطفل

يعد هذا القانون فتحاً تشريعياً جديداً لمجلس الأمة في مجال الحماية الشاملة للأطفال جاء بعد طول انتظار، فقد واكب مجلس الأمة شمولية الاتفاقية الدولية للطفل التي صادقت عليها دولة الكويت في العام ١٩٩١، ويشمل القانون برعايته الطفل منذ ولادته وأثناء نموه وتزويد البيئة الاجتماعية المحيطة به بكافة احتياجاتها التربوية والفسيولوجية والبدنية والصحية والتعليمية والشرعية والأخلاقية .

ويضمن التشريع حماية قانونية لذوى الإعاقة ورعاية للمرأة الحامل من الناحية الصحية والعلاجية خلال مرحلة الحمل والولادة ومايليها ، كما يضمن تأصيلاً معرفياً لمصطلحات عدة كالإساءة الجسدية والنفسية والجنسية إضافة إلى إنشاء مراكز حماية للطفل في كل محافظة .

ويكفل القانون الجديد حماية للطفل من التعرض للخطر وأتى بنصوص تحميه وتفرض عقوبات وتغلظها على كل من تسول له نفسه إيذاء الطفل بأي نوع من أنواع الاعتداء .

ويشمل القانون القضايا المتعلقة بتنمية ثقافة الطفل كما وضع ضوابط واضحة لوسائل الإعلام بخصوص منع استغلال الأطفال ، وحدد ضوابط عرض الأفلام التي تتوافق مع سن الطفل .

ويأتي هذا القانون ثمره لتعاون مجلس الأمة والسلطة التنفيذية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة تطبيقاً للمادة (٩) من الدستور والمتعلقة بالأسرة ، والتزاماً باتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكولات والامتيازات الملحقه بها .

قانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ في شأن حقوق الطفل .

محكمة الأسرة

في تشريع نوعي وهام، أحاط مجلس الأمة الأسرة و كيانها الاجتماعي بمنظومة قانونية تحقق اكبر قدر من الضمانات والرعاية لحماية كيان الأسرة من التفكك والانهيار , كما تضمن سرعة التقاضي في قضايا الأحوال الشخصية من خلال تشكيل محكمة مختصة تحت اسم (محكمة الأسرة) في كل محافظة من محافظات دولة الكويت.

ويضمن التشريع الجديد معالجة قضايا التطليق والخلع والمهر والنفقة والحضانة وإصدار الأوراق الثبوتية وغيرها من المسائل المتعلقة بقضايا الأسرة بعيداً عن المحاكم الأخرى ، مما يضفي حالة من الخصوصية على تلك القضايا الأسرية ، كما اختزل درجات التقاضي لتنتهي عند الاستئناف كأصلٍ عام توفيرا للوقت والجهد .

و قرر التشريع إنشاء مركز في كل محافظة يلحق بمحكمة الأسرة يتولى تسوية المنازعات الأسرية في سرية تامة كما يختص بحماية أفراد الأسرة في حالة وقوع أعمال عنف أو إعتداء عليهم .

ويستعين المركز بالخبراء و المختصين النفسيين و الإجتماعيين لتسوية المنازعات الأسرية، حيث أعتبر القانون ذلك وجوبياً قبل الشروع في التقاضي .

كما كفل هذا القانون إنشاء صندوق يسمى صندوق تأمين الأسرة توجه موارده لنفقة الزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الأقرباء التي يتعذر تنفيذها و يتبع وزارة العدل .

قانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون محكمة الأسرة .

قضايا الأحوال الشخصية بدرجات تقاضي مختصرة .

إغلاق ملف
أساء لسمعة
الدولة لسنوات

قانون العمالة المنزلية

أسدل مجلس الأمة الستار على قضية شائكة تسببت في تحميل الدولة مراراً كلفة سياسية باهظة على المستوى الحقوقي الدولي ، وذلك عبر تشريعه لقانون العمالة المنزلية والذي سيستفيد منه المواطن والعمالة المنزلية التي بلغ تعدادها حسب آخر إحصائية ٦٠٠ ألف نسمة .

وسيساهم التشريع الجديد في تحسين صورة الكويت أمام المنظمات الدولية والعالمية والتي تطالب بتعديل النظام السابق ليواكب المرحلة الحالية بما يضمن حقوق هذه الفئة وعدم إنتهاكها بأي شكل من الأشكال ، فنص القانون على شروط إصدار الرخص للمكاتب ، والتزامات العامل المنزلي وتحديد الاجازات والمكافأت والراتب ومكان العيش المناسب ، كما أفرد مواداً خاصة بالمنازعات ، وذلك عبر إدارة العمالة المنزلية، والمحاكم لاحقاً .

وقد حدد التشريع العقوبات والغرامات لكل من يمارس عملية الإستقدام دون ترخيص .

قانون رقم (٦٨) لسنة ٢٠١٥ في شأن العمالة المنزلية .

شركة مساهمة للعمالة المنزلية

يهدف هذا التشريع الذي أصدره مجلس الأمة إلى القضاء على سوء استخدام التراخيص الخاصة بإستقدام العمالة ، وذلك بالمبادرة إلى تقنين وتحديد أوضاعهم وحصرها في شركات متخصصة تتقيد بالقواعد والضوابط الانسانية في تعاقدها لإستقدام العمالة وتشغيلها .

ويضمن هذا التشريع المستحق أسعاراً محددة للإستقدام عبر تحديد العائد الربحي للشركات لا يتجاوز 10 % من رأس المال المساهم ، ويكون لإتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية 60 % من الأسهم في الشركة المساهمة المقفله والتي تمثل شريحة المواطنين وباقي الأسهم للجهات العامة ، وتتكفل الشركة بتدريب وتأهيل العمالة في مراكز متخصصة ، والتأكد من سلامة العاملين المنزليين قبل وصولهم البلاد وبشكل يقضي على الممارسات الخاطئة من قبل بعض مكاتب الإستقدام .

قانون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٥ بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لإستقدام وتشغيل العمالة المنزلية .

شركة غير ربحية
تعتمد ضوابط
لإستقدام
العمالة المنزلية

قانون جديد لحضانة مجهولي الأب

ظهرت الحاجة الماسة لإصدار قانون جديد ينظم الحضانة العائلية للأطفال مجهولي الأب أو من لم يثبت نسبهم قانونيا، حيث أن القانون رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٧ قد مر عليه فترة زمنية طويلة ، وعليه فقد رأى مجلس الأمة ضرورة إصدار قانون ونظام جديد ليواكب المستجدات في هذا الشأن .

وينص القانون الجديد على تنظيم ضوابط وشروط انتقال هؤلاء الأطفال للعيش مع أسر تتبنى رعايتهم وتوفير الاحتياجات العاطفية والتربوية والصحية لهم من خلال (لجنة الحضانة العائلية) ، وحدد واجبات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بإتخاذ التدابير للإشراف ومتابعة تلك الأسر والتأكد من التزامها بواجبها اتجاه هذا الطفل وكفل توفير وحدات سكنية مناسبة لمن بلغ سن ٢١ عاماً مقابل إيجار شهري إلى حين الحصول على الرعاية السكنية إضافة إلى إيجاد فرص عمل مناسبة ، وحدد القانون كذلك العقوبات المقررة لكل من يخالف أحكام القانون من إهمال او إلحاق الأذى بهؤلاء الأطفال .

قانون رقم (٨٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن الحضانة العائلية .

تبني
مجهول الوالدين
أصبح أكثر وضوحاً
وبشروط تحفظ حقوقه

ذراع
رقابي مالي
لتعزيز حماية
المال العام

ديوان المحاسبة يستعيد المحاكمات التأديبية

أعاد هذا التعديل التشريعي الهام قوة رقابية مالية لديوان المحاسبة من خلال تفعيل دوره في توقيع عقوبات تأديبية على الموظفين المرتكبين للمخالفات المالية ، بعد تعطيلها بسبب صدور قانون ديوان الخدمة المدنية الذي يلغي ضمنياً الفصل الرابع من قانون ديوان المحاسبة وهو الفصل المعني بالمخالفات المالية والنظام التأديبي للمسئولين عن ارتكابها. لذا حرص مجلس الأمة على إضافة فقرة جديدة للمادة ٣٦ من قانون الخدمة المدنية رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن "احكام هذا القانون لا تخل بنظام المسائلة عن المخالفات المالية كما نظمها ديوان المحاسبة ".

قانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٥ في شأن إضافة فقرة جديدة للمادة ٣٦ من المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية .

جهاز المراقبين الماليين

من خلال تقييم مجلس الأمة لإداء الرقابة المالية لوزارة المالية وتحديداً مهنة المراقبين الماليين، فقد تبين للجنة الميزانيات والحساب الختامي أن ملاحظات ومخالفات ديوان المحاسبة التي يسجلها على الجهات الحكومية متكررة ومتزايدة، وذلك بسبب التطور الكبير في حجم المالية العامة والزيادة الكبيرة في عدد الجهات الحكومية.

وعليه استشعر المجلس وجوب إصدار قانون (جهاز المراقبين الماليين) لحماية الأموال العامة ولتفعيل دور المراقب المالي من خلال ممارسته لصلاحيات تستند إلى قانون وليس لقرار من مجلس الوزراء كما كان في السابق ولكي يتمكن من ممارسة عمله بإستقلالية تامة من خلال هذا الجهاز.

ويقوم هذا الجهاز بالرقابة المسبقة على سلامة إجراءات الصرف في الوزارة والإدارات الحكومية والجهات الملحقة والمستقلة ويقدم تقريراً نصف سنوي لمجلس الوزراء ومجلس الأمة حول أعمال الجهاز .

وتمتد صلاحيات الجهاز إلى دراسة الأنظمة المالية والتشريعات والقوانين ذات الصلة بالميزانية وقواعد تنفيذها وتعاميم وزارة المالية بهذا الشأن، وذلك للوصول إلى ممارسة أفضل الأساليب المتبعة في الإدارات المالية في الجهات الخاضعة لرقابته.

قانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٥ بشأن إنشاء جهاز المراقبين الماليين

تفعيل الرقابة المسبقة على المال العام .

ضبط سوء استغلال الحيازات بمختلف أنواعها لدعم الأمن الغذائي .

تعديلات تشريعية لمنع استغلال الحيازات بمختلف أنواعها وردع المتلاعبين

اعاد هذا التشريع القيمة القانونية للمادة (١٦) من الدستور والتي تنظم الحقوق الفردية المتصلة بالثروات ذات الوظيفة الاجتماعية والوطنية .

ونظراً لعجز القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣ في مواجهة الاستغلال السيئ الذي يقوم به بعض أصحاب الحيازات الزراعية و الحيوانية و السمكية المخصصه لهم من اراضي و حيازات من قبل الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية للقيام بدعم الأمن الغذائي في البلاد ، فقد جاءت التعديلات على هذا القانون لتقضي على سلبيات تطبيق القانون ولتدعم الجادين في إستغلال مثل هذه الحيازات ، وذلك بمنح المخصص له فترة ثلاثة أعوام لإثبات أنه حقق إنتاجا زراعياً أو حيوانياً أو سمكياً فعلياً .

كما أضاف التشريع مادة تمنع التنازل أو الإنتفاع أو الإستثمار أو إيجار الحيازة بين الأفراد أو الشركات أو المؤسسات إلا بعد خمس سنوات على استغلالها بالشكل الذي رسمه القانون، على أن يلتزم المتنازل له بمواصلة الانتاج وتطويره .

كما نصت التعديلات على غرامة مالية للمخالفين لا تزيد على ١٠ الآف دينار كويتي مع إلغاء الترخيص الإداري وسحب الحيازة .

القانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥ في شأن إضافة المواد (٥ مكررا) الى القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشئون الزراعة و الثروه السمكيه.

الإعلان الإلكتروني في المرافعات المدنية والتجارية

أصدر مجلس الأمة هذا القانون ليكون مكملاً لقانون المعاملات الإلكترونية الذي صدر في دور الإنعقاد السابق ليضمن وصول الحقوق إلى أصحابها وعدم تأخر إجراءات الإعلان أو الخطأ أو الإهمال في مسائل التقاضي .

ويعد هذا التعديل قفزة تشريعية مهمة لمواكبة تسارع حركة الحياة الاجتماعية والتطور التقني لوسائل الإتصال الذي فرض نفسه على جميع قطاعات الأعمال في الدولة لا سيما قطاع العدل والقضاء، وذلك فيما يخص سلامة إجراءات التقاضي وتحديداً إعلان أوراق المرافعات في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وأهم ما جاء في هذا القانون إجازة الإعلان بواسطة رسالة هاتفية مكتوبة أو فاكس أو أي وسيلة إتصال إلكتروني قابلة للحفظ والإستخراج، وذلك لتسهيل الإجراءات ورفع المعاناة عن القاضي والمتقاضي ، كما نظم كيفية التعامل مع هذه الوسائل من مسائل فنية وضوابط لتطبيق هذا القانون من الناحية العملية وأعطى حجية التوقيع الإلكتروني المتعلق بالإعلان أسوة بحجية التوقيع الخطي في قانون الأثبات .

قانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بمرسوم بالقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٨٠

الرسالة الإلكترونية اللي تستلمها إعلان أصلي ومعتمد وإن خلا من التوقيع .

خطة إنمائية جديدة بلا معوقات.

قانون لإستراتيجية إنمائية جديدة

نظراً لما واجهته الخطط الإنمائية السابقة من أوجه قصور و معوقات على المستوى الإداري والتشريعي والمالي والفني حالت دون تحقيق الأهداف التي صيغت من أجلها , و نظراً لملاحظات ديوان المحاسبة و عرضه لتلك المعوقات في تقاريره, أصدر مجلس الأمة قانوناً يمكن الأمانة العامة للتخطيط تقديم استراتيجية إنمائية جديدة بنهج جديد يسعى لتحفيز النمو الاقتصادي ليكون أكثر ديناميكية و يقوم على المنافسة الحرة و يوسع دور القطاع الخاص و يعظم المردود المالي للإنفاق العام في كافة القطاعات .

وقد بذلت جهود استثنائية لتلافي معوقات الخطة السابقة بدءاً من الاعتراف بغياب الفكر التخطيطي الذي جاء بخطة غير قابلة للتطبيق، انتهاءاً بـ تقليص الدورة المستندية وفك التشابك بين أجهزة الدولة ، كما تم ربط الخطة الإنمائية بالسياسات الموضوعة لتحقيق أهدافها بالمشاريع الاستراتيجية الكبرى الأمر الذي سهل قياس الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية لكل مشروع .

ويلزم القانون كل وزارة مختصة تقديم خطتها السنوية ممثلة في مشروعات قوانين وعرضها على مجلس الأمة تمهيداً لاعتمادها، كذلك تلتزم بتقديم تقارير دورية وبيانات تعكس مدى تقدمها في تنفيذ خططها و من ثم رفعها لمجلس الأمة لمتابعتها.

قانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات (٢٠١٥/٢٠١٦-٢٠١٩/٢٠٢٠) .

جهة مركزية تعني بملف حقوق الإنسان

الديوان الوطني لحقوق الإنسان

حقق هذا التشريع الذي أنشئ بموجبه الديوان الوطني لحقوق الإنسان مطلباً وطنياً ودولياً ، كان لغيابه كلفة سياسية ودبلوماسية على الكويت منذ صدور مبادئ باريس في العام ١٩٩٣ ، والتي حددت متطلبات إنشاء مؤسسات وطنية معنية بحماية حقوق الإنسان .

وسوف يؤسس هذا الديوان مرجعية لملف حقوق الإنسان في الكويت بعد أن كانت هذه المرجعية مبعثرة بين عدة وزارات .

وتأتي خطوة مجلس الأمة هذه إتساقاً مع توجه عالمي في منح هذا الملف أهمية قصوى تتعلق بإندماج الدول في الركب الحضاري الذي يعلي من شأن حقوق الإنسان وتوفير متطلبات الحياة الإنسانية الكريمة .

كما أنها تضيف لبنة جديدة بعد حصول دولة الكويت على لقب (مركز للعمل الإنساني) ، وتأتي أكثر اتساقاً مع ما يحمله دستور الدولة من مبادئ حقوقية إنسانية واضحة كما أوردها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الصادرين بهذا الشأن .

قانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٥ في شأن الديوان الوطني لحقوق الإنسان .

تعديلات جوهرية على «أسواق المال» لضمان الشفافية وحماية صغار المستثمرين

جاءت تعديلات مجلس الأمة على قانون هيئة أسواق المال رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ لمعالجة بعض عيوب التطبيق العملي له ، بوضع أدوات محكمة لضبط سياسة الإفصاح ومنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية ذات الصلة بنشاط الأوراق المالية .

ومكنت التعديلات الجديدة هيئة أسواق المال من تنظيم نشاط الأوراق المالية و تحقيق رؤيتها التطويرية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية وتنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية وجعل البورصة بيئة لاستقطاب رؤوس الأموال بالإضافة الى توفير حماية للمتعاملين لا سيما صغار المستثمرين .

ونظمت التعديلات الجديدة مسؤولية الهيئة فيما يتعلق برفع الدعاوى المدنية والتجارية والإدارية على المخالفين والمتلاعبين و مرتكبي الجرائم المنصوص عليها ، و شمل القانون مواد العقوبات و مبالغ الغرامات الموقعة عليهم .

قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٥ بتعديل احكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية .

غرامات وعقوبات شديدة للمتلاعبين بتداول الأوراق المالية

زيادة انتاج محطات الكهرباء وتحلية المياه.

محطات جديدة للكهرباء وتحلية المياه

وفر هذا القانون حلاً لمشكلة تجاوز الاستهلاك للحد الأقصى لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه من خلال اطلاق يد وزارة الكهرباء والماء وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ببناء محطات كهربائية يتجاوز انتاجها ٥٠٠ ميجاوات مع الإبقاء على دور القطاع الخاص في المساهمة ببناء المحطات كما هو معمول به حالياً وفقاً للقانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٠.

إلا ان القطاع الخاص لم يتمكن وحده سابقاً من مواكبه زيادة الأحمال الكهربائية المتسارعة لاسباب فنية ومادية وقانونية . لذا رأى المشرع ضرورة معالجة هذا الامر بتعديل القانون بما يمكن وزارة الكهرباء والماء تنفيذ ما يحتاج له التمدد العمراني والمدني من الطاقة المطلوبة بعد موافقة مجلس الوزراء بالإضافة الى ما تقوم به هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام و الخاص من تأسيس شركات مساهمة لهذا الغرض.

وحرصاً من مجلس الأمة على توفير الطاقة الكهربائية اللازمة فقد تم إقرار هذا القانون مضمناً الموافقة على الاشتراطات البيئية الواجب اتباعها في مثل تلك المشاريع وذلك حرصاً منه على المحافظة على الصحة العامة .

قانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض احكام القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٠ بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت .

حبس وغرامة لمقلد العلامة التجارية.

تشديد عقوبة تزوير وتقليد العلامات التجارية

يضع هذا التشريع الذي أقره مجلس الأمة حداً لتزوير العلامات المسجلة أو تقليدها لغرض حماية العلامات التجارية وذلك بشكل جماعي يضم باقي دول مجلس التعاون الخليجي، ويشدد القانون العقوبة في حالة العودة للمخالفات المنصوص عليها . ويمنح القانون الضبطية القضائية للموظفين المختصين بتنفيذ تلك الاحكام الخاصة بالجرائم التجارية والذي يتم تحديدهم بقرار من وزير التجارة والصناعة ، وتتراوح العقوبات بين حبس وغرامة مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون أخر .

قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٥ بالموافقة على قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

عقوبات مشددة
ضد مخالفي
الطب البيطري

قانون للطب البيطري يكفل تعاوناً خليجياً لضبط المخالفات

يأتي هذا التشريع متوافقاً مع قرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن اعتماد قانون (نظام) مزاولة المهن الطبية البيطرية لدول مجلس التعاون الخليجي والذي أعطيت بموجبه قوة قانونية للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لتفعيل لجنة المحاكمة التأديبية للمخالفين لمهنة الطب البيطري والمهن المعاونة لها والتي تبدأ بالإنذار أو الوقف عن العمل مؤقتاً أو إلغاء الترخيص أو وقف ممارسة المهنة لعامين إضافة إلى الغرامات المالية .

وتكمن الأهمية الثانية للقانون في كونه يأتي ضمن سياق خليجي يهدف إلى حماية الثروة الحيوانية من خلال تنظيم المهن البيطرية والسيطرة على عدم إنتقال الأمراض وتفشيها بين الثروة الحيوانية في الإقليم .

قانون رقم(١٨)لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون (نظام) مزاولة المهن الطبية البيطرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

قانون حماية طبقة الأوزون

وافق مجلس الأمة على هذا القانون ليوحد المسار القانوني مع دول الخليج العربية في الحفاظ على البيئة من أخطار الإشعاعات و المواد الضارة بطبقة الأوزون .

فلقد قرر القانون جزاءات وأعمالاً محددة لم تكن مؤثمة في قانون الجزاء الكويتي المعمول به .

وقد ألزم هذا القانون كل من المؤسسات والشركات الخاضعة للرقابة التخلص من المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وتنظيم استيرادها و تصديرها و نقلها و تداولها ، وكذلك تأهيل موظفي الجمارك و جهات التراخيص للتعامل مع هذه المواد لمكافحة العمليات غير المشروعة بتداول المواد المحظورة و تجريم تلك الأفعال، وحدد القانون ماهية العقوبات المقررة على مخالفة احكامه وامتدت من الغرامة الى الحبس.

قانون رقم(١٤)لسنة ٢٠١٥ بإصدار النظام الموحد بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الإضرار
بطبقة الأوزون
صار جريمة.

شروط وضوابط تنظيم حملات الحج والعمرة

حماية لحقوق الحجاج و المعتمرين و ضماناً لتأدية مناسكهم الدينية على وجه يضمن سلامتهم و راحتهم ، أصدر مجلس الأمة قانوناً يهدف الى تنظيم كل ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالحج و العمرة بما فيها الإجراءات المتعلقة بتراخيص الحملات ، كما حظر القانون تسيير حملات الحج و العمرة بقصد الربح بدون الحصول على ترخيص بذلك .

كما وضع الشروط و الضوابط اللازمة لضمان اداء الحجاج و المعتمرين لمناسك الحج و العمرة على الوجه الأكمل و النظر في المخالفات التي تقع من اصحاب التراخيص و توقيع الجزاءات الإدارية عليهم على الوجه الذي يبينه هذا القانون دون الإخلال بمصالح أصحاب الحملات.

كما خول القانون وزير الاوقاف والشئون الإسلامية منح سلطة الضبطية القضائية للموظفين الذي ينتدبهم لمراقبة المخالفات التي قد ترتكب وإحالتها لجهة التحقيق .

قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم حملات الحج و العمرة

صرت أقدر أحاسب أي حملة تقصر في حقوقي

تنظيم عمل الخطة التشريعية للمجلس واللجان

لجنة أولويات أعمال المجلس الأولى في تاريخ عمله

يعد هذا التعديل الذي طال اللائحة الداخلية لعمل المجلس تغييراً نوعياً وذو آثر إيجابي على طريقة وشكل ترتيب أولويات مجلس الأمة والتي هي أولويات المواطنين في نهاية الأمر، وبموجب ما سبق ستكون هناك لجنة دائمة تسمى (لجنة الأولويات) تتكون من خمسة أعضاء من بينهم رؤساء لجنة الشئون التشريعية والقانونية ، لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، وسوف تختص بترتيب خطة العمل التشريعي المنظمة للأولويات بحسب الأهمية وليس بتاريخ الورود دون الإخلال بأي حق للمجلس أو الأعضاء نص عليه الدستور أو اللائحة الداخلية .

وتقدم اللجنة خطتها الى رئيس مجلس الأمة على أن يتم التنسيق بشأنها مع وزير الدولة لشئون مجلس الامة ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء كما سيعهد لهذه اللجنة مراجعة جدول أعمال الجلسات الذي تعده الأمانة العامة للمجلس ومتابعة أعمال لجان المجلس .

قانون رقم (١١٨) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ في شان اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

تنظيم أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية

إهتم مجلس الأمة بالرياضة الكويتية اهتماماً بالغاً ، وذلك من خلال التشريعات والقوانين التي من شأنها النهوض بالرياضة والشباب والتغلب على العوائق التي تقف دون تحقيق الأهداف الطموحة للرياضة والشباب الكويتي سواءً على المستوى المحلي أو المستوى الدولي .

وقد قام مجلس الأمة بإقرار تعديلات جديدة على قانون الهيئات الرياضية تركزت على تنظيم أسس تسجيل الاتحادات الرياضية وقيد العضوية بالنوادي المختلفة وتشكيل مجالس الإدارة وغيرها، بالإضافة إلى استحداث دائرة بالمحكمة الكلية تختص دون غيرها بالنظر في المنازعات الرياضية وأن تستأنف أحكامها أمام محكمة الإستئناف الرياضية، وذلك لضمان الفصل العادل والصحيح للمنازعات الرياضية.

قانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٥ في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن الهيئات الرياضية والقانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٧ في شأن تنظيم أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية.

محكمة خاصة للمنازعات الرياضية.

نقلة نوعية للعمل الرياضي وتطويره.

قانون تنظيم الهيئات الرياضية

يمثل هذا التعديل خطوة مهمه تهدف إلى تطوير النشاط الرياضي في البلاد ومعالجة ما أظهره التطبيق العملي لقانون الهيئات الرياضية الصادر عام ١٩٧٨ من عقبات أدت الى صعوبة عقد الجمعيات العمومية للأندية الرياضية ، ما أدى الى وقف أنشطتها واعتبارها منحلة بقوة القانون .

وجاء تعديل قانون الهيئات الرياضية هذا باستبدال نصوص مواده ليشمل تحديد حد أدنى لعدد الأعضاء المؤسسين للهيئات الرياضية وتضمين النظم الأساسية للأندية أحكاماً تتعلق بعدد أعضاء مجلس الإدارة وفترة عضويتهم وشروط العضوية ونصاب عقد الجمعيات العمومية ودراسة القيمة المضافة لإشهار أي ناد في منطقته ، وذلك تماشياً مع متطلبات وشروط الميثاق الأولمبي والنظم الأساسية للاتحادات الدولية الرياضية.

مرسوم بقانون رقم (١١٧) لسنة ٢٠١٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨ في شأن الهيئات الرياضية .

تقدير أكبر لرجال المهمات الصعبة

أخيراً.. إنصاف رجال الإطفاء

نظراً لما تتسم به مهمة رجال الإطفاء من خطورة ومشقة وتعرض يومي لإحتمال الإصابة الجسدية وبناء على أهمية وظيفة الإطفائيين في اخماد الحرائق والتعامل مع الكوارث الأخرى ، وإنقاذ أرواح البشر، وتأسيساً على ما تتطلبه تلك المهمة الشاقة من انضباط كبير وقدرة متعاظمة على العمل في أحلك وأصعب الظروف .

وايماناً من مجلس الامة بكل تلك المعطيات جاء هذا القانون ليضفي مرونة اكبر على القانون المعمول به ، حيث أناط مسئولية الاشراف على القطاع الى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء و بميزانية ملحقة بالميزانية العامة للدولة .

وساوى القانون رتب ضباط الإطفاء بتوحيدها برتب العسكريين المنصوص عليها قانوني الجيش والشرطة ، وطبق عليهم جدول الرتب والمعاشات والعلاوات الاجتماعية المقررة للجيش والشرطة ، وعاملهم معاملة العسكريين في قانون المعاشات ومكافأة التقاعد .

قانون رقم (١٢٠) لسنة ٢٠١٤ بتعديل المادتين (٢ و ٤) من القانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٢ في شان رجال الإطفاء .

شركة مساهمة جديدة للمواشي

أولى مجلس الأمة أهمية كبيرة لملف الأمن الغذائي ، وذلك من خلال إصدار قانون يسمح بإنشاء شركات كويتية مساهمة أخرى لتربية ونقل المواشي الأمر الذي من شأنه دعم توازن أسعار اللحوم المحلية وخلق نوع من المنافسة المشروعة من خلال زيادة العرض في السوق المحلية .

قانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٥ في شأن الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية للإتجار في المواشي .

ضمان توازن أسعار اللحوم .

القوانين الأخرى

قانون بإصدار الخطة السنوية (2016 - 2017)

قانون رقم (66) لسنة 2015 بإصدار الخطة السنوية (2016 - 2017).

قانون العمل في السلكين الدبلوماسي والقنصلي

قانون رقم (79) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (21) لسنة 1962 بشأن السلكين الدبلوماسي والقنصلي.

قانون تنظيم الرتب العسكرية في الجيش

قانون رقم (7) لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (32) لسنة 1967 في شأن الجيش.

احتفاظ الشرطة برصيد إجازاتهم كل حسب الرتبة وسنوات الخدمة

قانون رقم (27) لسنة 2015 بتعديل نص المادة (83) من القانون رقم(23) لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة.

سداد مبالغ المتقاعدين جبراً بعد حكم قضائي

قانون رقم (28) لسنة 2015

إحصائيات الدور التشريعي

قوانين أنجزها المجلس

171 قانوناً

49 من قوانين العامة

21 من قوانين الاتفاقيات

64 من قوانين الميزانيات

37 من قوانين الحسابات الختامية

إحصائيات الدور الرقابي

عدد الأسئلة البرلمانية	869
نسبة الأسئلة التي تمت الإجابة عليها	75 %
نسبة الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها بعد	25 %

- **دفع مجلس الأمة بوظيفة الرقابة البرلمانية بشكل فعال ورشيد حيث تم توجيه 869 سؤالاً برلمانياً وتمت الإجابة عن 650 سؤالاً منها.**

ويحقق المجلس من خلال لجانه البرلمانية في عدد من القضايا منها:

التجاوزات التي شابت عملية توزيع الحيازات الزراعية بمنطقة الوفرة، وقرار إيقاف الاعلامي نادر كرم مقدم برنامج الديوانية في تلفزيون الكويت، والتحقيق للوقوف على مدى صحة ما ينسب لوزارة الشؤون الاجتماعية و العمل وإداراتها ذات الصلة عن الانتهاكات الصارخة ضد الانسانية التي تمارس بحق دور الحضانة العائلية و التحقيق في تجاوزات جمعية الشفافية و قضية تداول محافظ البنك المركزي في البورصة و كذلك في التجاوزات التي شابت اجتماعات لجنة المناقصات المركزية بشأن مشروع المطار .

ويستعين المجلس بديوان المحاسبة للتحقيق في القضايا التالية وهي :

إعداد دراسة حول تقييم آلية تنفيذ الديوان الأميري للمشاريع الإنشائية أخذين بعين الاعتبار القدرات الفنية للعاملين بالديوان لتقييم المشاريع و دراسة العروض المقدمة و عقود المناقصات أو التكلف بالإعمال سواء كان من واقع ميزانية الديوان الأميري أو ميزانيات الجهات الاخرى .
تكليف ديوان المحاسبة بإعداد آلية عمل جديدة و إعداد تقرير متابعة قضايا الاعتداء على المال العام بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المكلفة من قبل مجلس الوزراء .

وقد بت المجلس في 17 طلب للمناقشة العامة حول مواضيع مختلفة وهي :

مناقشة وضع سوق الكويت للأوراق المالية ووضع جميع السبل لتصحيح مسار السوق ليعود سوق الكويت للأوراق المالية مناخا جيدا للاستثمار و التداول، و مناقشة الأوضاع الرياضية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنها، ومناقشة حالة الانهيار الاستثنائية في سوق الكويت للأوراق المالية ، و مناقشة تداعيات انخفاض أسعار النفط، ومناقشة قرار الحكومة الذي طبق من بداية العام الجديد (2015) بإلغاء الدعم عن الديزل والكيروسين ، و طلب مناقشة ظاهرة إلغاء المناقصات الحيوية مثل مستشفيات الضمان ومطار الكويت الدولي، و طلب مناقشة الانقطاع المفاجئ للكهرباء ، و طلب مناقشة الاسباب التي دعت إلى عدم صدور اللوائح التنفيذية لعدد من القوانين، و طلب مناقشة إجراءات الحكومة تجاه متابعة حسابات المدير العام للتأمينات السابق، وطلب لمناقشة إجراءات وتدابير الحكومة تجاه الاساءات المتكررة للقضاء الكويتي الشامخ .

خطوة غير مسبوقة لتفعيل دور ديوان المحاسبة

قام مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الماضي و لأول مرة بعقد جلسة خاصة استعرض فيها مسؤولو ديوان المحاسبة أمام النواب و الوزراء كافة الملاحظات المتعلقة بالأجهزة الحكومية، كما ألزم المجلس الحكومة بتقديم ردود على تلك الملاحظات، حيث صعد جميع الوزراء على المنصة بعد أكثر من شهر، في جلسة علنية، وقامو بالتعقيب والتعليق على ملاحظات الديوان.

أن هذه الخطوة التي تعد سابقة تاريخية، وتدشيناً لتقليد برلماني جديد، جاءت تقويماً لنهج وممارسة قديمة تمثلت باهمال تقارير ديوان المحاسبة، وجعلها حبيسة الادراج برغم ما تحتويه من معلومات وملاحظات مهمة، وبرغم الجهد الخارق المبذول لاصدارها دورياً.

وهي خطوة هدفت بشكل أساسي إلى وضع تقارير ديوان المحاسبة فوق الطاولة، وأمام الراي العام الكويتي وخلق مواجهة برلمانية علنية راقية بين مسؤولي الديوان والوزراء تحت سمع ونظر نواب الأمة والشعب الكويتي، حيث أن الأصل في الأمور هو متابعة تلك التقارير والتعليق عليها والبت فيها، بدلاً من استخدامها سياسياً فقط خلال الاستجوابات البرلمانية والتي عادة ما تستخدم مادتها الخام من تقارير ديوان المحاسبة التي طالما تم اهمالها سابقاً.

معالي رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم
ونائب رئيس ديوان المحاسبة عادل الصرعاوي

جانب من جلسة ديوان المحاسبة

نائب رئيس ديوان المحاسبة عادل الصرعاوي ومسئولو ديوان المحاسبة

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية
الشيخ صباح خالد الحمد الصباح - خلال الجلسة

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع
الشيخ خالد الجراح الصباح - خلال الجلسة

الدبلوماسية البرلمانية

واصل مجلس الأمة في دور الانعقاد الماضي نهجه المتعلق بتفعيل الدبلوماسية البرلمانية ، تلك الدبلوماسية التي تشكل عضدا وعنصرا مكملا للسياسة الخارجية الرسمية للدولة .

وكما أكد المجلس في اكثر من مناسبة من ان الدوائر الرسمية مهما كان اداؤها عاليا وناضجا وفاعلا في السياسية الخارجية ، الا ان طبيعة الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها صوت الشعوب والمنتديات الاهلية والنخب السياسية والثقافية والاجتماعية ، تجعل منها أداة رافدة وضرورية للتواصل مع تلك الدوائر الشعبية والأهلية في دول العالم والتي لا يمكن مخاطبتها رسميا بسبب طبيعتها المنطوية على قدر عال من الحرية والتغير والتنوع في خطابها السياسي .

واستكمالا لخارطة الدبلوماسية البرلمانية من الناحية الجيوسياسية ، استمر مجلس الأمة في التواصل مع العواصم والمؤتمرات الإقليمية والدولية ذات التأثير في رسم السياسات الدولية .

وخلال دور الانعقاد الماضي قام رئيس مجلس الأمة بزيارات عدة لعدد من العواصم المهمة منها العاصمة السويسرية بيرن وروما استكمالا لتغطية العواصم المهمة في صنع القرار الأوروبي إضافة الى زيارات إسلام اباد وسيؤول .

كما قام رئيس المجلس بالمشاركة الفعالة كونه رئيسا للاتحاد البرلماني العربي في مؤتمري الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف وهانوي ومؤتمر البرلمانات الإسلامية في اسطنبول وزيارات ذات طابع سياسي وتقني في آن واحد الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية اللاجئين الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إضافة الى زيارة الى لبنان لتفقد أحوال اللاجئين السوريين هناك.

وتزامنت تلك الزيارات مع مواصلة وفود لجان الصداقة البرلمانية بزيارات مكوكية مدروسة للعديد من برلمانات دول العالم في القطاعات القارية المختلفة.

رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الأمة مزوق الغانم خلال تفقده عدد من مخيمات اللاجئين السوريين في لبنان – يونيو ٢٠١٤.

الغانم والوفد البرلماني مع رئيس مجلس الولايات هانس جيرمان في بيرن سويسرا – اغسطس ٢٠١٤.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع بابا الفاتيكان فرانسيس الأول – نوفمبر ٢٠١٤.

الغانم والوفد البرلماني المرافق له أثناء اجتماعه مع رئيسة مجلس النواب الإيطالي لورا بولدريني – نوفمبر ٢٠١٤

الغانم يترأس الاجتماع التنسيقي للبرلمانات العربية في المؤتمر الإسلامي في اسطنبول - يناير ٢٠١٥.

الغانم خلال اجتماع الوفد البرلماني بمسؤولي البنك الدولي بواشنطن في مؤتمر الشبكة البرلمانية العالمية – واشنطن – إبريل ٢٠١٥.

الغانم والوفد البرلماني المرافق له أثناء لقائهم مع رئيس مجموعة البنك الدولي جين يونغ كيم في واشنطن – إبريل ٢٠١٥.

الغانم مع رئيس مجلس الأمة الباكستاني سردار أياز صادق وزراعة شجرة (ماغنوليا) بمناسبة الزيارة الرسمية لباكستان – مايو ٢٠١٥.

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني أثناء جلسة المباحثات الرسمية مع رئيسة جمهورية كوريا الجنوبية بارك كون هيه – مايو ٢٠١٥.

المشاركة المجتمعية

« الحلقات النقاشية » نهج جديد اعتمده مجلس الأمة انطلاقاً من قاعدة أن عضو مجلس الأمة لا يمكن أن يكون ملماً بكل المسائل التقنية والفنية التي تطرح للنقاش وأنه يحتاج دوماً إلى الرأي المتخصص لصياغة قوانين خالية من العيوب .

وخلال دور الانعقاد الحالي عقدت لجنة المرافق العامة البرلمانية حلقتها النقاشية الخاصة بدراسة ومراجعة **« قانون البلدية »** رقم ٢٠١٥/٥، بالاضافة الى الحلقة النقاشية التي نظمتها لجنة شئون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية والخاصة بـ **« قوانين الإعلام »** ، وذلك بحضور ورعاية رئيس المجلس ورؤساء وأعضاء اللجان البرلمانية المعنية وعدد من الأعضاء ونخبة من أهل الاختصاص والمسئولين في الجهات الحكومية والأهلية الخاصة .

ورشة قوانين الإعلام

ورشة قانون البلدية

« برلمان الطالب » مشروع طموح يهدف إلى تعميم ثقافة الحوار والتعريف بمفهوم الديمقراطية وممارستها بصورة عملية، حيث يوفر هذا البرلمان فرصة للطلبة لممارسة الحق في التعبير عن الرأي بموضوعية وثقة ودون خوف، والتعرف على آلية العمل البرلماني من خلال لائحته الداخلية ومواد الدستور.

وقد كتب لهذا النشاط أن يقام هذا العام وللمرة الثانية على التوالي برعاية واهتمام مباشرين من رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم، وذلك في ٢٠ ابريل ٢٠١٥.

حيث شهدت الجلسة الثانية لبرلمان الطالب مناقشات جادة حول العملية التربوية ، استطاع من خلالها أعضاء برلمان الطالب ايصال معظم القضايا التي يرون أهميتها الى المسئولين في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي وعلى رأسهم الوزير المختص د. بدر العيسى الذي حضر كل المناقشات، كما تجلى اهتمام رئاسة المجلس بهذا البرلمان الطلابي في الإعلان عن تشكيل مكتب مجلس برلمان الطالب والذي ستكون له اجتماعات دورية مع اللجنة التعليمية بمجلس الأمة.

* تعد جلسة **(ذوي الاحتياجات الخاصة)** قناة اتصال وتواصل بين البرلمان وهذه الشريحة ، والتي أثمرت عن العديد من النتائج الإيجابية لصالحهم بعد أن اخذت صفة الدورية .

وقد عقد مجلس الأمة بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٠ جلسته السنوية الحادية عشر لذوي الاحتياجات الخاصة برعاية ورئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم وحضور عدد من أعضاء المجلس وممثلي الجهات الرسمية والأهلية ذات الصلة .

ويسعى مجلس الأمة من خلال هذه الجلسة الخاصة إلى دعم وتبني قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة وتلبية احتياجاتهم والاستماع لمطالبهم والتجاوب معها بما يسهل الحياة أمامهم وليقوموا بواجباتهم ودورهم في البناء باعتبارهم شريكاً فاعلاً في المجتمع .

« شعار مجلس الأمة » ، تفعيلاً لمبدأ المشاركة المجتمعية وافق مكتب مجلس الأمة على خطوة الامانة العامة بتصميم شعار خاص بمجلس الأمة ، وخطا المجلس لإنجاز هذا العمل خطوات فنية وادارية شفافة من خلال طرح المسابقة للمشاركة العامة داخل وخارج الكويت، وشكل لجنة تحكيم فنية بمساهمة المجلس الوطني للثقافة والفنون كلفت بتقييم الأعمال الفنية واقترحت الافضل من بينهما حسب مواصفات حددها أعضاء لجنة التحكيم.

---

* قبل أكثر من عام ونصف تقريباً أطلق مجلس الأمة خدمة **(ساهم في التشريع)** تلمساً من المجلس بأهمية إفساح المجال للمواطنين للمشاركة في العملية التشريعية.

وها هي إحدى ثمرات تفعيل هذا النظام تظهر في تضمين تقارير اللجان البرلمانية اقتراحات المواطنين وتناقش في جلسات المجلس ويتم التعامل معها رسمياً بالمثل لأي اقتراح نيابي أو حكومي .

ولعل أبرز مثال على ذلك التقارير الصادرة عن لجان الموارد البشرية، والمالية والاقتصادية وغيرها ما يعكس الجديه في التوجه نحو تفعيل مشاركة المواطنين في التشريع بطريقة الكترونية عن طريق الدخول الى موقع مجلس الأمة www.kna.kw والاطلاع على القوانين المدرجة على جدول أعمال اللجان وإبداء ارائهم حولها .

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY
الأمانة العامة
www.kna.kw
@MajlesAlOmmah
Majlesalommah
Nationalassembly
AlommahmajIes
National Assembly-Kuwait
E-mail: kna@kna.kw

هذا الكتيب هو بمثابة كشف حساب ثاني نقدمه لكم، شيء اشبه بالتقرير الإداري السنوي في الجمعيات العمومية، مدعوما بالأرقام والاحصائيات، نقدمه ونحن منفتحون على كل نقد ونقطة نظام وملاحظة، نقدمه لا بإدعاء اكتماله بل بوعد اكماله.

ذراع رقابي مالي لتعزيز حماية المال العام

غرامات وعقوبات للمتلاعبين بتداول الأوراق المالية

تقدير أكبر لرجال المهمات الصعبة

عقوبات مغلظة بشأن إيذاء وإهمال الأطفال

حبس وغرامة لقلد العلامة التجارية

محكمة خاصة للمنازعات الرياضية

مجتمع آمن وخالي من السلاح

الإضرار بطبقة الأوزون صار جريمة

قضايا الأحوال الشخصية بدرجات تقاضي مختصره

خطة إنمائية جديدة بلا معوقات

حفظ حقوق المتقاعدين جبراً

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY
الأمانة العامة
www.kna.kw
@MajlesAlOmmah
Majlesalommah
Nationalassembly
Alommahmajles
National Assembly-Kuwait
E-mail: kna@kna.kw